

قضية اليوم

فضيحة الـ «سوبر توكانو»: أنظمة اسرائيلية للطائرات اللبنانية



من سيتولى صيانة الأنظمة التي صنعها شركة اسرائيلية؟ (هيلم الموسوي)

صيف عام 2014، أعلن الرئيس سعد الحريري أن الملك السعودي عبدالله بن عبدالعزيز منح لبنان مليار دولار أميركي، سيتم إنفاقها على شراء تجهيزات وأسلحة وذخائر للجيش والقوى الأمنية. وفي غضون أسابيع، بدأت تظهر «أهمية» تلك الهبة. الجيش اللبناني سيستعمل نحو نصفها، لشراء أسلحة وذخائر. وبما أن المورد الرئيسي لسلح الجيش منذ تسعينيات القرن الماضي هو الولايات المتحدة الأميركية، بات من «الطبيعي» أن يقصد اللبنانيون واشنطن لشراء الأسلحة المطلوبة. و«المطلوب» هنا لا يعني ما يحتاج إليه الجيش للدفاع عن لبنان في وجه كل الأخطار المحدقة به، بل ما يراه الأميركيون مناسباً لنا. وشاء حكام واشنطن أن المناسب



هل كون الطائرات هبة يتيح لنا التفاوض عن أن شركة اسرائيلية صممت أنظمتها الإلكترونية؟

لنا هو طائرات «سوبر توكانو»، فارتضى لبنان شراء 10 طائرات منها بالأموال السعودية. وكانت الهبة تُنفق حينذاك باتفاق بين الجهة اللبنانية المعنية، ورئاسة الحكومة، والجهة البائعة، على أن يوقع الرئيس سعد الحريري لعقد أي صفقة. لم يُكتب لهذه العملية النجاح. فبعد نحو عام و5 أشهر، قرر حكام السعودية التراجع عن الهبة. صفقة شراء 10 طائرات «سوبر توكانو» لم تكن قد أُنجزت، فكان متوقفاً أن يسري التراجع عليها أيضاً. لكن الأميركيين سرعان ما أبلغوا الجيش أنهم سيقدّمون الطائرات «مجاناً»، أي هبة للبنان.



حتى الآن، لا مشكلة تُذكر، باستثناء أن النظام السياسي اللبناني ارتضى أن يضع الأمن القومي الرسمي بيد الولايات المتحدة الأميركية، متجاهلاً أنها الداعم الأول لعدوينا الأول، إسرائيل. وبناء على ذلك، شرعت الأبواب أمام الأميركيين ليُصبِحوا المصدر الأول، وشبه الوحيد للسلح، وطبعاً، وفق ما يرونه هم مناسباً، لا

بناءً على ما يحتاج إليه اللبنانيون. وفُيحت واشنطن حق الفيتو على أي سلح يُضاف إلى الترسانة اللبنانية الشديدة التواضع. هكذا كشفت وثائق ويكيليكس كيف تمكن الأميركيون من «واد» الهبة الروسية عام 2008، رغم أن المعروض فيها يفوق في تطوره وحاجة لبنان إليه كل ما قدّمه الأميركيون إلى لبنان منذ أن بدأوا

في بلد المنشأ في مهمات مثل المراقبة ومنع التهريب وكونها رخيصة وبسيطة وتطير بسهولة على ارتفاع منخفض. في تسعينيات القرن الماضي، بدأ الأميركيون التعاون مع الشركة البرازيلية المصنعة لـ «توكانو»، فحدّثوها لينتجوا معاً طائرة «سوبر توكانو». والأخيرة هي نسخة محدّثة عن الطراز الأصلي.

«التعاون» مع الجيش اللبناني. المشكلة هذه المرة ليست في هذا وحسب، بل تتعداها إلى الـ «سوبر توكانو» نفسها. ففيها «القنبلة الموقوتة» التي فرض الأميركيون على جيشنا أن يحملها. فطائرة «توكانو» الأصلية هي طائرة برازيلية بمراوح، تُستخدم للتدريب والمهمات الخفيفة. ونجحت الطائرة

والفارق الأساسي بين الطرازين هو في نظام الملاحة والنظام الإلكتروني الذي يتيح لـ «سوبر توكانو» أن تحمل أسلحة حديثة ودقيقة، مثل الـ «هيلفاير» وبعض صواريخ «جو - جو» المعدة لإسقاط طائرات المهربين. وفي هذين النظامين تكمن «الفضيحة» اللبنانية. فهذان النظامان يتضمنان كل ما هو

تقرير

مسيحيّو لبنان أمام أسئلة مصيرية

وإذا كان الاقتناع بأن سوريا والعراق اللذين نعرفهما لن يكونا سوريا والعراق في المستقبل، فهل باستطاعة لبنان أن يحافظ على شكله الحالي وصيغته السياسية التي قام عليها اتفاق الطائف، بعد تبدل خارطة النفوذ والتوازنات الإقليمية والدولية منذ ذلك الحين؟ لم يعد سراً القول إن اتفاق الطائف (أو الترجمة التي اعتمدها الرئيس الراحل رفيق الحريري للاتفاق وتطبيقه له) بات صيغة ناقصة، لا تؤمّن الاستمرار بالكيان اللبناني في ظلّ التحولات المحيطة، ولو أن غالبية الفرقاء السياسيين يعلنون ليل نهار تمسّكهم بالاتفاق في العلن، وينتظرون مراسم دفنه في

لم يكن قد مرّ على الانسحاب الأميركي من العراق أكثر من ثلاثة أشهر، حتى دخلت سوريا «الأقلمة» بعد خمس سنوات من الحرب برسم بُعد السوري؛ فأفرزت الإيرادات الدولية وسياق الحرب على «داعش» و«الارهاب»، حتى الآن، كياناً كريباً لا يزال يتخبط ليرسم حدوده بالدم، مع دعوات أميركية وغربية، بعضها علني، لقيام كيان سني، يحفر على قيام أقاليم أو محمّيات لـ «الأقليات»، ويجزّ مع تفكّكاً شبه كامل للدولة السورية المركزية لحساب دولة «لامركزية» ضعيفة، تدير مجموعة من الأقاليم المذهبية والعرقية.

فالسباق العراقي منذ سقوط بغداد في نيسان 2003 تحت الاحتلال الأميركي، وقيام تنظيم «داعش» الإرهابي وبدء انحساره التدريجي الحالي، مروراً بفشل النظام الهش الذي نشأ مع الاحتلال، أوصل العراق إلى تعذّر قيام الدولة المركزية القوية، وأفرز ثلاثة أشباه أقاليم محدّدة المعالم والحدود، والتكوين.

«الشيوعي»: الحكم على «الأخبار» انتهاك للسيادة

عبّر الحزب الشيوعي اللبناني عن تضامنه مع «الأخبار»، بعد أن أصدرت المحكمة الدولية الخاصة بجريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري حكماً بإدانة «الأخبار» ورئيس تحريرها إبراهيم الأمين بجرم تحقير المحكمة، وتغريمهما مبلغ 26 ألف يورو. وأصدر المكتب السياسي لـ «الشيوعي» للغاية بياناً استنكر فيه قرار المحكمة «انطلاقاً من اعتبار الحريات العامة، ولا سيما الاعلامية؛ المرئية والمسموعة والمكتوبة، حقاً مكروساً يكفله الدستور». ورأى الحزب في «القرار الصادر بحق صحيفة «الأخبار» والصحافي إبراهيم الأمين انتهاكاً للدستور واعتداءً على الحريات وإمعاناً بانتهاك السيادة الوطنية». وأكد «تضامنه مع الإعلام والإعلاميين، داعياً السلطة اللبنانية الرسمية؛ وتحديداً وزارة الإعلام إلى اتخاذ كافة الإجراءات التي تكفل حرية الرأي والتعبير بكافة مندرجاتها».

